نقد مشروع قانون الدورة الثلاثية

(٢)

نقص محصول الفدان

يفهم الانسان جليا من عبارة المذكرة الايضاحية أن متوسط محصول الفدان القطن بعد أن كان خمسة قناطير ونصفا أصبح ثلاثة ونصفا فقط كما يدل عليه الكشف الذى أرفق بالمذكرة الذى يؤخذ منه أنه فى المدة بين سنة ١٨٦٦ و ١٨٩٧ كان ذلك المتوسط ٥٨٠ رطلا .

ولقد حاولت الوصول الى تحقيق ذلك فضاعت كل جهودى سدى . ذلك لأنه لا يوجد احصاء للفترة التى استشهدت بها الوزارة وجعلتها أساسا للمقارنة . وأتقدّم بكل احترام لحضرة صاحب المعالى وزير الزراعة راجيا منه اقامة الدليل على اثبات أن متوسط المحصول فى مصر بين ١٨٦٦ — ١٨٩٧ كان ٥٨٠ رطلا كما ورد بالمذكرة .

أما أنا فأتقدم لمعاليه بمجموعة من الاحصائيات الشهرية الرسمية لسنة ١٩١٤ — ١٩١٥ وفى الصفحة ٩ من عدد أكتوبر سنة ١٩١٤ نجد ما يأتى :

"لم تؤخذ بيانات عن المساحة المزروعة قطنا قبل موسم ١٨٩٥ — ١٨٩٦ أما بعد ذلك الموسم فانه لدينا احصائيات عن عدد الأفدنة المنزرعة قطنا سنويا" .

واذا كانت المساحة التى زرعت قطنا بين سنتى ١٨٦٦ — ١٨٩٧ غير معروفة فكيف يمكن معرفة محصول الفدان الواحد . وكيف يمكن القول بأنه كان ٥٨٠ رطلا .

انى بحثت فى كل جهة ممكن البحث فيها لمعرفة مساحة أرض القطن ومحصول الفدان الواحد فى تلك المدّة فلم أعثر إلا على أرقام بعض السنين من تلك المدّة التى جعلتها وزارة الزراعة أساسا للمقارنة . وكانت نتيجة بحثى أن محصول الفدان الواحد تراوح بين ٢٥٠ و ٤٥٧ رطلا لا غير . اللهم إلا فى بعض زراعات ممتازة وهاهى نتيجة أبحاثى والمصادر التى أخذت عنها المعلومات .

السنة	محصول الفدان بالرطل	مصدر المعلومات
١٨٧٠	٢٦٦	صفحة ٤٧ من كتاب ريني بك المطبوع بالاسكندرية سنة ١٨٧٢ محفوظ بدار الكتب الملكية .
١٨٧١	٢٧٣	صفحة ٢٨٣ من كتاب احصاء مصر المطبوع بالقاهرة سنة ١٨٧٣ محفوظ بتلك الدار .
١٨٧٢	٢٨٢	كتاب مؤتمر القطن المطبوع بمنشستر سنة ١٩٢١ الموجود بمكتبة مجلس مباحث القطن بالجيزة .
١٨٧٨	٢٥٠	فى صفحة ١٥٤ من كتاب نسخة الفكر فى تدبير نيل مصر للمرحوم على مبارك باشا بدار الكتب الملكية .
١٨٨٢	٣٢٨	من كتاب مؤتمر القطن المطبوع بمنشستر سنة ١٩٢١ ومن صفحة ١١٨ من كتاب القطن فى مصر تأليف هنرى لى كونت المطبوع بباريس سنة ١٩٠٥
١٨٨٣	٣٤٧	من كتاب مؤتمر القطن السالف ذكره .
١٨٨٤	٤٢٦	» » » » » » »
١٨٨٦	٣٣٠	» » » » » » » ومن الجريدة الرسمية سنة ١٨٨٦
١٨٨٧	٣٤٥	من كتاب مؤتمر القطن السالف ذكره ومن الجريدة الرسمية سنة ١٨٨٧
١٨٨٨	٢٦٧	من كتاب مؤتمر القطن السالف ذكره ومن الجريدة الرسمية سنة ١٨٨٨
١٨٨٩	٣٨٤	من صفحة ١١ من التقرير السنوى لمصلحة الرى سنة ١٨٨٩ — ١٨٩٠ والاحصائية لشهر أكتوبر سنة ١٩١٤
١٨٩٤	٤٥٧	من صفحة ٢٧٢ من الاحصائية السنوية للقطر المصرى سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥

ومحصول الفدان فى بعض هذه السنين لم يذكر صراحة فى المصادر المذكورة أمامها وانما الذى ذكر هو المساحات أما الناتج الكلى فمعروف ابتداء من سنة ١٨٢١ ونشر مرارا فى الاحصائيات السنوية وخارج قسمة الناتج الاجمالى للقطن على المساحة المتزرعة منه هو محصول الفدان المبين بالجدول .

وهذه الاثنتا عشرة سنة هى التى أمكننى مع طول بحثى العثور على المساحة التى زرعت قطنا فيها أما السبعة عشر سنة الباقية من المدة التى جعلتها الوزارة أساسا للمقارنة فلم أهتد الى المساحات التى زرعت فيها قطنا . وأكون ممتنا للوزارة لو أرشدتنى للجهة التى استقت منها معلوماتها .

نخرج من ذلك على أن الفدان القطن فى المتوسط وفى المدة التى اتخذتها الوزارة أساسا للمقارنة كان لا يعطى الا نحو ٣٣١ رطلا فى متوسط الاثنتى عشرة سنة سالفة الذكر وهو أقل من متوسط المحصول الحالى للفدان الواحد . واذن فأرض مصر لم تضعف ومحصول الفدان فيها من القطن لم ينقص عما كان عليه فى المدة بين ١٨٦٦ — ١٨٩٧

يؤيد ذلك العبارات الآتية المقتبسة من المصادر التى سأذكرها :

أولا — صفحة ٤٧ من كتاب رينى بك المطبوع سنة ١٨٧٢ بالاسكندرية حيث قال : ان محصول الفدان من القطن هو قنطاران ونصف فى المتوسط ويصل الى أربعة قناطير فى جهات الفيوم ويقول مسيو هيزلدن ان هذا المتوسط هو نحو ٣ قناطير .

ثانيا — صفحة ٢٨٣ من كتاب احصاء مصر لاسماعيل باشا المفتش المطبوع سنة ١٨٧٣ بالقاهرة .

ان محصول الفدان هو قنطاران وثلاثة أرباع ومع ذلك فلقد وصل المتوسط سنة ١٨٧١ الى ٦ قناطير فى تفتيش الجيزة وخمسة قناطير فى تفتيش ميت بره التابعين لدائرة سمو الخديوى .

ثالثا — تقول جريدة الرائد المصرى الفرنساوية فى عدد ١٢ فبراير سنة ١٨٧٩ ان الفدان الذى كان يعطى عادة من ٣ الى ٣ ½ قنطار لا يعطى هذا العام بكل صعوبة الا نحو قنطارين .

وهذه الكتابات المختلفة التى لم أجد غيرها تؤيد أرقام الاثنتى عشرة سنة السالف ذكرها وتنطق صراحة بأن محصول الفدان من القطن لم ينقص الآن عما كان عليه بين ١٨٦٦ و ١٨٩٥ ولكن حصل بعد اصلاح القناطر الخيرية سنة ١٨٩٠ أن كثرت المياه الصيفية وتوفرت عن ذى قبل فازداد معها محصول الفدان وازداد المتوسط تدريجيا الى أن وصل الى ٥٨٠ رطلا سنة ١٨٩٧

ومن بعد تلك السنة أخذ ذلك المتوسط ينقص تدريجيا الى أن وصل الى درجته الحالية التى كانت ٤٠٧ أرطال سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤

سبب نقص المحصول

لقد كان متوسط محصول الفدان ٥٨٠ رطلا سنة ١٨٩٧ ونقص الآن الى نحو الأربعة القناطير أو أقل فما هو السبب .

هذا ما يلزم معرفته ومتى عرفت الأسباب والعلل ننظر فى كيفية معالجتها .

تقول لنا المذكرة الايضاحية ان العلة هى كثرة المياه المتشبعة بها الأرض وأن العلاج هو تقليل المساحة التى تزرع قطنا .

ومع اعترافنا بأن كثرة المياه المتشبعة بها الأرض هى من ضمن العلل وليست العلل كلها وكل العلاج ليس هو الذى أشارت به الوزارة وسيبقى الداء دفينا اذا عالجته الوزارة بتقليل مساحة القطن .

العلاج الصحيح هو انتزاع هذه المياه من كتلة الأرض فى الطبقة التى تتخللها جذور النباتات ونحصل على ذلك بتحسين المصارف الحالية وعمل مصارف جديدة .

وانى لمورد هنا أطوال المصارف العمومية بالكيلومتر كل خمس سنوات ابتداء من سنة ١٨٨٤ للآن وما عمل منها فى كل خمس سنوات :

السنة	أطوال المصارف بالكيلومتر	ما عمل كل خمس سنوات
١٨٨٤	٣٢	٣٢
١٨٨٩	٩٤١	٩٠٩
١٨٩٤	١٨١٣	٨٧٢
١٨٩٩	٢٩١٧	١١٠٤
١٩٠٤	٤٢٤٥	١٣٢٨
١٩٠٩	٤٦٧٧	٤٣٢
١٩١٤	٥٩٢٦	١٢٤٩
١٩١٩	٦٣٦٤	٤٣٨
١٩٢٤	٦٧٨٦	٤٢٢

ومن هذا البيان يشاهد النشاط العجيب الذى كان لمصلحة الرى فى أواخر القرن الماضى ففى ظرف خمسة عشر عاما أنشأت نحو ثلاثة آلاف كيلومترا من المصارف الجديدة فضلا عن مداومة تطهير المصارف القديمة .

وكان من الطبيعى أن هذه الزيادة الهائلة فى أطوال المصارف الجديدة تحدث فعلها فى تجفيف الارض وتخليصها من المياه المتشبعة بها الطبقة التى تمتد اليها جذور شجيرات القطن فتنتج من ذلك ازدياد محصول الفدان ووصوله الى ٥٨٠ رطلا كما سلف .

ومن سنة ١٩٠٣ كثرت المياه الصيفية جدا على أثر استعمال خزان أسوان فكثرت معها المياه فى الطبقة الأرضية وازدادت المياه الصيفية مرة أخرى سنة ١٩١٣ بسبب تعلية خزان أسوان فازدادت المياه المتخللة الأراضى .

ولكى ندرك قيمة زيادة المياه التى نشأت من وجود خزان أسوان نورد هنا تصرف ترع الوجه البحرى مدّة أشهر مارس وأبريل ومايو ويونيه ويوليه سنة ١٩١٣ التى تمت فيها التعلية والسنة التى قبلها والسنة التى بعدها .

سنة	تصرف النهر الطبيعى	الزيادة التى نتجت من الخزان	الجملة
	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب
١٩١٢	٢٦٠٠	١٢٠٠	٣٨٠٠
١٩١٣	٤١٠٠	٢٢٠٠	٦٣٠٠
١٩١٤	٢٩٠٠	٢٢٠٠	٥١٠٠
المتوسط	٣٢٠٠	١٩٠٠	٥١٠٠

فكمية المياه مدة أشهر الصيف التى وردت فى النهر قبل أسوان كانت ٣,٢ مليارا من الأمتار المكعبة والتى خزنت كانت نحو مليارين والزيادة نحو ٤٠ فى المائة .

وحدث مع مزيد الأسف أن وزارة الأشغال لم تقابل هذه الزيادة الهائلة فى كميات المياه الصيفية بما يلزم لها من المصارف الجديدة فتطرق الفساد لكتلة الأرض التى تخترقها جذور شجيرات القطن فانحط محصول الفدان الى أن وضع اللورد كتشنر مشروعه الواسع النطاق لتحسين الصرف بالوجه البحرى وفى هذه الفترة زادت أطوال المصارف بالقطر نحو ١٣٠٠ كيلومترا .

ولكن الحرب العظمى أوقفت تنفيذ ذلك المشروع المفيد الذى لم يبدأ فى ايقاظه للآن من رقدته . ولا سبيل لارجاع الأرض لحالة جفافها الأولى الا بتنفيذ مشروع المصارف على نطاق واسع جدا .

نقص محصول الفدان بسبب زراعة السكلاريدس

ولو أن صنف السكلاريدس طويل التيلة ناعم الملمس مرغوب فيه لصناعة الأقمشة الفاخرة وتتجه الرغبة فى زراعته لعلو ثمنه غير انه قليل المحصول وهذه صفة خلقية فيه لا تغيرها الوسائط الصناعية مهما تنوعت طرقها واختلفت أساليبها . فهو صنف فاخر راق وقانون الطبيعة لا يتغير فى مسائل الوراثة فهو يضن دائما على الأصناف الراقية فى التكاثر . فلا يلد الفرس عادة الا رأسا واحدة وتلد الكلاب والقطط أضعاف أضعاف ذلك .

وليس أدل على ذلك من تقدير وزارة الزراعة نفسها الذى قدّرت به محصول هذا العام ففى صفحتى ٤٧٧ و٤٧٨ من المجلة الزراعية المصرية التى تصدرها تلك الوزارة يُرى أن مساحة السكلاريدس هذا العام ٠,٩٨ مليون فدان ومتوسط محصول الفدان الواحد ٢٩٢ رطلا أما الأصناف الأخرى فمساحتها ٠,٨٩ مليون فدان ومتوسط محصول الفدان ٤٨٩ رطلا .

ومع تساوى جميع الشروط فى زراعة هذه الأصناف فان محصول السكلاريدس ينقص عن محصول الأصناف الأخرى ١٩٧ رطلا أى نحو قنطارين .

فلو أن مصر لم تكن زرعت السكلاريدس لازداد محصولها ١٩٧ × ٠,٩٨ أى نحو مليونى قنطار ولكان المتوسط العمومى للقطر نحو خمسة قناطير لا ٣٨١ رطلا كما قدّرته وزارة الزراعة هذا العام .

من ذلك ترى أن السبب فى نقص المحصول الى ٣٨١ رطلا لم ينشأ عن ضعف الأرض بل نشأ من صنف السكلاريدس نفسه .

ربما قيل أن السكلاريدس انما يزرع فى الوجه البحرى والأصناف الأخرى تزرع فى الوجه القبلى وشروط الوجهين ليست واحدة فالمقارنة السابقة ليست على أساس متين فأجيب بأن مساحة ما زرع فى الوجه البحرى من الأصناف الأخرى لم تكن قليلة وأن قلة محصول السكلاريدس عن الأصناف الأخرى أمر مسلم به من كل المزارعين فى أى جهة من جهات القطر .

وسأقدم الدليل على ذلك من المباحث التى عملها مجلس مباحث القطن التابع لوزارة الزراعة. فان ذلك المجلس أذاع فى تقريره الرابع (صفحة ٣٧) أن نتيجة اختباره فى الحقل للأصناف التجارية فى قطع متساوية المساحة ومتحدة الشروط فى الرى والصرف والتسميخ الخ . وفى ٦ بلاد بعيدة جدًا عن بعضها وفى مديريات مختلفة فكان متوسط محصول الفدان الواحد من القطن ذى البذر كالاتى :

	رطلا
أشمونى	٥٧٢
بليون	٥٤٨
جاروفالو	٤٨٣
نوبارى	٤٧٥
كازولى	٤٦٨
أصيلى...	٤٥٥
٣١٠	٤٢٠
سكلاريدس	٤٢٠

وأردفت الوزارة ذلك بقولها أن الأصناف المذكورة حافظت على محصولاتها النسبية وعلى ترتيب أفضليتها .

ومن ذلك يُرى أنه بينما لا يعطى الفدان السكلاريدس إلا ٤٢٠ رطلا يعطى الأشمونى ٥٧٢ رطلا والفرق قدره نحو ٣٨ فى المائة وهو فرق هائل لم ينشأ عن فساد الأرض وتشبعها بالمياه بل نشأ من زراعة صنف لا يعطى إلا محصولا قليلا .

(نقص المحصول بسبب قلة صافى الحليج)

لم يكن النقص فى محصول صنف السكلاريدس ناشئا من قلة انتاجه فقط بل ومن قلة صافى الحليج . فان هذا الصنف ينتج بذرا أكثر فعلا مما ينتجه الأشمونى مثلا وكل ٣١٥ رطلا من الأشمونى تنتج نحو ١١٢ رطلا من الشعر بينما لا تنتج الـ ٣١٥ رطلا من السكلاريدس إلا مائة رطل من الشعر ففى الكمية المتساوية الوزن من القطن ذى الشعر يعطى السكلاريدس شعرا أقل مما يعطيه الأشمونى .

ولقد قامت وزارة الزراعة بتجارب واسعة فى سنوات عديدة وآخر تقدير لها هو التقرير الرابع لمجلس مباحث القطن السالف ذكره فى صفحة ٢٧ منه نرى أن صافى الحليج كان كالآتى :

بليون ... ... ١١٢,٥ رطلا لكل ٣١٥ رطلا من القطن ذى البذر

الأشمونى ١١١,٥

الاصيلى ١٠٩,٠

نوبارى ١٠٦,٢

سكلاريدس ١٠٢,٤

٣١٠ ... ... ١٠١,٨

جاروفالو ٩٣,٩

فاذا قارنا الشعر الناتج من الفدان الأشمونى بالشعر الناتج من الفدان السكلاريدس نجده هكذا :

$$\frac{٤٢٠ \times ١٠٢٫٤}{٥٧٢ \times ١١١٫٥} = \frac{٤٣٠٠٨}{٦٣٧٧٨} = ٠,٦٧$$

أى أن محصول الفدان السكلاريدس فى القطن الشعر يكون ثلثى محصول الفدان من القطن الأشمونى وذلك بناء على التجارب العديدة والواسعة التى قامت بها وزارة الزراعة نفسها .

ولو طبقت هذه النسبة على تقرير وزارة الزراعة الخاص بمحصول هذا العام وفرضنا عدم وجود صنف السكلاريدس لكان المحصول كالآتى :

محصول السكلاريدس الحالى	٢٨٦٣٠١٠	قنطار .
اضافة النصف لتحويله الى أشمونى ...	١٤٣١٥٠٥	قنطار .
أصناف أخرى حسب التقرير	٣٩٣٥٠٥٦	قنطار .
جملة المحصول	٨٢٢٩٥٧١	قنطار .
المساحة	١٧٨٥٧٠٢	فدان .
المتوسط	٤٦١	رطلا وليس ٣٨١

هذا بعمل المقارنة مع محصول الأشمونى الحالى . ومما لا خلاف فيه أن الميت عفيفى حول سنة ١٨٩٧ كان يعطى محصولا أوفر من الأشمونى . يؤيد ذلك ما نشرته وزارة الزراعة فى صفحة ٨٩ فى تقرير مجلس مباحث القطن لسنة ١٨٢٠ نقلا عن مستر بالو الاختصاصى .

كان الأشمونى هو القطن المصرى منذ نحو سنة ١٨٧٠ الى ظهور صنف الميت عفيفى الذى أدخل بين سنة ١٨٨٢ و١٨٨٥ ويصح القول بأن الميت عفيفى كان أوفر غلة من الأشمونى ويحتمل أن القطن الأشمونى فى خلال الستة عقود من السنين التى قد لبث فيها صنفا مهما بمصر لم يتغير أو تنحط درجته كثيرا لا سيما باعتبار كمية الغلة . وقد كان فى أوائل عهده يحسب وافر المحصول جدا اذا قورن بالأصناف الأخرى التى كانت تزرع سابقا . أما السكلاريدس الذى حلّ حديثا محل الميت عفيفى وأضرابه فأقل غلة وهو انما يزرع لجودة صنفه لا لوفرة محصوله .

محصول السكلاريدس فى بغداد

انه لمن المفيد أن نذكر هنا نقلا عن صفحة ١١٣ لتقرير مجلس مباحث القطن لسنة ١٩٢١ ما يأتى :

وفى مزرعة بغداد بالعراق كانت نتيجة غلة السكلاريدس المصرى أقل من غلة كل صنف مختبر أى :

رطل انجليزى	
٥٩٠	للفدان الانجليزى من السكلاريدس .
١٥٣٠	لقطن دبر .
١٨٠٩	« كوينور .
٧٠٠	للأصيلى .
٩٥٥	للأشمونى .
١٦٦٣	للامريكى السودانى .
١١٠٠	للسكلاريدس السودانى .

حتى فى الخارج فان السكلاريدس المصرى كانت غلته أقل من الأشمونى بنسبة $\frac{٥٩٠}{٩٥٥} = ٠,٦٢$ تقريبا مما لا يبعد كثيرا عن النسبة فى مصر .

نقص المحصول بسبب دودة اللوز القرنفلية

تقول لنا وزارة الزراعة فى الصفحة الأولى من تقرير مجلس مباحث القطن الثالث لسنة ١٩٢٢ بأن قد مضى وقتها أكثر من عشر سنوات منذ عثر المستر ويلكوكس فى القطر المصرى على دودة اللوز الحمراء لأول مرة فى فصل الخريف من سنة ١٩١٠ ويظهر أن الفرصة ملائمة لحصر ما لدينا من المعلومات عن هذه الآفة .

ففى السنين المذكورة كان متوسط ما أتلفته دودة اللوز الحمراء ١٥ فى المائة فى المحصول وذلك على التقدير المعتدل أعنى أن قيمة مجموع ما أحدثته من الاضرار بالمزارعين المصريين يبلغ حوالى خمسين مليونا من الجنيهات .

هذا ما تقول وزارة الزراعة بصفة رسمية .

ويقول لنا دكتور جوف رئيس قسم الحشرات بوزارة الزراعة سابقا نقلا عن صفحة ٧٥ من المجلة الزراعية المصرية لسنة ١٩١٣ ما يأتى :

"ان تاريخ الدودة القرنفلية وان كان قريبا فى مصر إلا أنه مملوء بالأذى والمضار الجسام . ولا شك فى أن هذه الحشرة انتقلت من البلاد الأجنبية الى هذا القطر ولم يكن ذلك منذ سنين بعيدة" .

ويقول لنا دكتور جوف فى صفحة ٢٨٢ من مجلة مباحث الحشرات طبع لندن فى عدد يوليه ١٩١٩ " ان تلك الدودة لم تشاهد بمصر قبل خريف ١٩١٠ وفيه وجد قليل جدا منها بضواحى المنصورة ثم قليل منها فى سنة ١٩١١ وفى ١٩١٢ بضواحى فوه ودكرنس وأن أول اصابة هامة بهذه الدودة كانت سنة ١٩١٢ فى منطقة أبى قير بالقرب من الاسكندرية ، ومن ثم انتشرت فى جميع أنحاء القطر وأصبحت الدودة الأكثر خطورة من كل أصناف الدود المعروفة فى مصر" .

والمسلم به الآن علماء الحشرات أن شركة الغزل بالاسكندرية استحضرت نحو خمسمائة قنطار من القطن الهندى الأبيض بين سنتى ١٩٠٣، ١٩١٠ ولو أن ذلك القطن كان محلوجا ولكنه كان يحتوى على كثير من البذور المصابة بالدودة القرنفلية .

وحصل هـذا مع مزيد الأسف فى الوقت الذى لم تكن مصر فيه تمنع دخول النباتات والحشرات من موانيها قبل فحصها ومعالجتها لمنع حصول العدوى من غير السليم منها .

وهذه الدودة وصلت فى بعض السنوات لاتلاف أكثر من ربع المحصول ولكن وزارة الزراعة تقدّر تلفها بنحو ١٥ فى المائة كما سلف ذكره .

فاذا كنا لا نزرع السكلاريدس يصل متوسط محصول الفدان الى ٤٦١ رطلا كما سلف . واذا كانت هذه الدودة القرنفلية لم تدخل مصر لما حصل لمحصولنا هذا التلف الذى يقدر بنحو ١٥ فى المائة ولوصل المحصول حينئذ الى ٤٦١ × ١,١٥ = ٥٣٠ رطلا وهو المتوسط الذى كنا نحصل عليه قبل أن تعرف مصر السكلاريدس وقبل أن تدخلها الدودة القرنفلية .

(الدورة الثلاثية)

لقد انتدبت الحكومة المصرية مستر بالو العالم بالحشرات من وزارة الزراعة الملكية بالهند الغربية وقضى بمصر نحو السنة ووضع تقريرا قيما بالانجليزية طبع بمصر سنة ١٩٢٠ عن أعماله ويفهم من صفحة ٩٠ من تقرير مجلس مباحث القطن الأول أن من بين المسائل التى عرضت عليه لاعطاء رأيه فيها كانت مسألة الافراط فى زراعة الأرض قطنا فأجاب عليها بما يأتى نقلا عن تلك الصفحة :

من المحتمل أنه متى أدرك الزارعون كيفية رى القطن بالماء ادراكا تاما وتحسنت وسائل الصرف ودرسوا بدقة مسألة السماد اللازم للمحصولات التى تتناوب مع القطن فى الدورة الزراعية وتأثيره فى القطن نفسه فلا يعتبر الافراط فى الزراعة سببا لنقص محصول القطن .

وهـذا القول الحكيم تؤيده التجارب التى عملت فى مصلحة الدومين مدة الخمسة والعشرين سنة الماضية فان تلك المصلحة لا تزرع مطلقا أكثر من ثلث الزمام بينما يزرع الوجه البحرى أكثر من ثلث الزمام ومع ذلك فمحصول الفدان الواحد نقص فى تلك المصلحة كما نقص فى القطر جميعه سواء بسواء .

وأدل حضراتكم على المصادر التى استقيت منها أرقام الجدول الآتى :

صفحة				
٤٦١	من الاحصائية السنوية لسنة			١٩١٢
٣٠٢	»	»	»	١٩١٥
٢٣٧	»	»	»	١٩٢١
٤٥٢	»	»	»	١٩٢٤ — ١٩٢٥

ومن تلك الاحصائيات خرجت الجدول الآتى لمتوسط كل خمس سنوات منعا للتطويل فى اثباته هنا كل سنة :

متوسط محصول الفدان الواحد بالأرطال

	فى القطر جميعه	فى الدومين
من سنة ١٨٩٥ لسنة ١٨٩٩	٥٤٧	٥١٤
١٩٠٠ — ١٩٠٤	٤٦٧	٤٥٩
١٩٠٥ — ١٩٠٩	٤٠٣	٣٤١
١٩١٠ — ١٩١٤	٤٢٧	٣٩٧
١٩١٥ — ١٩١٩	٣٥٨	٣٧٠
١٩٢٠ — ١٩٢٤	٣٦٥	٣٥٥

بل والمشاهد من أرقام الجدول أن متوسط محصول الفدان الواحد فى القطر جميعه كان أكثر من متوسط محصول الفدان الواحد فى الدومين الذى لايزرع أكثر من الثلث .

وليس بعد هـذا الدليل المـادى الملموس اثبات على عدم صحة النظرية التى بنيت عليها المذكرة الايضاحية للوزارة . وهى أنه عندما تقل مساحة أرض القطن للثلث يكثر المحصول .

وأمامنا دليل أقطع من هـذا . نجده فى صفحة ٢٥ من تقرير مجلس مباحث القطن لسنة ١٩٢٣ ففيه أن القطن العقر الذى جرّب بالجيزة كانت نتيجته كالآتى :

(١) شجيرات القطن فى سنتها الثانية تزهر أبكر وأكثر منهـا فى سنتها الأولى .

(٢) ان تساقط براعم اللوزات فى أوائل الموسم طفيف .

(٣) وان الأزهار التى تفتح تتساقط بكميات أقل فى السنة الثانية منهـا فى السنة الأولى .

(٤) وأن الغلة فى السنة الثانية أكبر من غلة السنة الأولى .

(٥) ويتم الجنى قبل شهر أو ستة أسابيع على وجه التقريب .

(٦) وأن الفرق فى جودة التيلة لا يظهر فى الواقع بجلاء .

(٧) وأن الاصابة بدودة اللوزة الحمراء فى الموسم الثـانى تكون أخف منها فى الموسم الأول .

ومن هـذا يرى بكل وضاحة أنه لو كانت الأرض ضعفت من زراعتها قطنا سنتين متواليتين لمـا كانت حالة الأشجار والأزهار والمحصـول أحسن منهـا فى السنة الثانية عن السنة الأولى وأن المسألة مسألة كيماوية لا أكثر ولا أقل فكلما خدمنا الأرض وأعطيناها السباخ الكافى فانها لا تتأثر من توالى زراعة القطن فيها .

تجارب الدورة الثلاثية

ان ماتزرعه مصر من القطن يصل الى مليونى فدان ولا يحسن مطلقا تشريع قوانين تتدخل فيما اعتاد عليـه المزارعون قبل التحقق من فائدتهـا المـالية لمصلحتهم .

وقانون الدورة الثلاثية سيغير الحالة المـالية للمزارعين تغييرا كبيرا وسيكون سببا لنقص ايراداتهم فى اعتقادى .

اذا أردنا انشاء فابريقة أسمنت كبيرة مثلا لتموين مصر بالأسمنت فلا يحسن الاندفاع فى العمل من أول الأمر بمقياس كبير بل يلزم فحص الموضوع جيدا والتحقق من وجود جميع الحاجات بكميات كافية وبجودة مناسبة ومعرفة التكاليف والايرادات والأرباح والصنف وجودته وعيوبه وكيفية اصلاحها ومتى تحققنا من أن النتيجة فى صالح العمل أقدمنا عليه بقدم ثابتة .

وهذا هو الذى حصل فى وزارة الزراعة كما سأبينه :

للدورة الثلاثية محبذون كما لها منتقدون . لقد أشارت بها اللجنة التى شكلت فى مارس سنة ١٩٠٨ تحت رياسة المرحوم السلطان حسين (البرنس حسين كامل رئيس الجمعية الزراعية وقتها) حيث قالت :

وترجو اللجنة استعمال الوسائل الموصلة لاقناع المزارعين بما يترتب على زراعة ثلث الأرض قطنا من الفوائد المتعددة . (راجع صفحة ١٦٦ من مجلة الجمعية الزراعية سنة ١٩٠٨) .

ولكن الحكومة لم تشأ الأخذ بهذا الرأى قبل أن تتحقق من فائدته لمصلحة المزارعين وفكرت فى معرفة ما يؤول اليه الحال زراعيا وماليا فى الدورات الأحادية والثنائية والثلاثية وخصصت لذلك أراضى واسعة وصرفت على التجارب مبالغ ضخمة ولم تصل للآن لمعرفة النتيجة وأعلنت ذلك بصفة رسمية فى آخر تقرير مطبوع لمجلس مباحث القطن فى صفحة ٤٣ حيث قالت :

ولما كانت هذه التجارب تستغرق خمس سنوات فلا ينتظر الوصول الى نتائج حاسمة قبل مرور هذه المدة . وفى النية مواصلة هذه التجارب دائما مع تدوين البيانات الدقيقة عن جميع المحصولات المنزرعة .

أمام هذا التصريح كان يحسن عدم التفكير فى سن هذا القانون حتى تظهر نتيجة هذه التجارب التى تجريها الوزارة وتذيعها على الملأ ليعلم ماستؤول اليه الحال بعد تطبيق القانون .

اجتماع عوامل السوء فى وقت واحد

كان من سوء حظ مزارعى القطن فى مصر عامة وأهالى الوجه البحرى خاصة ظهور ثلاثة عوامل سيئة فى وقت واحد اجتمع فعلها على تقليل محصول الفدان الواحد من القطن :

الأول — ظهور صنف السكالاريدس حوالى سنة ١٩١٠

الثانى — مهاجرة السودة القرنفلية من الهند لمصر حوالى سنة ١٩١٠

الثالث — كثرة المياه الصيفية على أثر تعلية خزان أسوان سنة ١٩١٣ وعدم مقابلة الحكومة بما يلزم من العناية فى الاكثار من المصارف .

فاجتماع هذه المؤثرات الثلاث مع بعضها فى وقت واحد تقريبا هو الذى نشأ عنه هذه العلة التى تشاهد الآن فى محصول القطن . ولاسبيل لرجوع المتوسط لمستواه العالى الا بمعالجة هذه الثلاث المؤثرات فى وقت واحد . وليس ما تعرضه الآن الوزارة بعلاج مفيد ناجح لهذه العلل الثلاث .

وأؤيد رأيى هذا برأى خبير من أكبر الخبراء فى زراعة القطن وأستاذ كبير تخرج على يديه كل هؤلاء الاختصاصيين الموجودين الآن بوزارة الزراعة من مصريين وأجانب ألا وهو مستر ددجن الذى كان مديرا عاما لمصلحة الزراعة قبل أن تكون وزارة . ثم مستشارا فنيا لها بعد أن صارت وزارة .

قال فى كتابه . عجز محصول القطن المصرى وأسبابه طبع لندن صفحة ١٦٠ على نحو ما هو مترجم بمعرفة وزارة الزراعة نفسها فى صفحة ٩٦ من تقرير سنة ١٩٢١ لمجلس مباحث القطن ما يأتى حرفيا :

"أما عن أسباب انحطاط التربة فيعتبر الكاتب ان الخوف من أحدها وهو الافراط فى زراعة القطن أقل من الخوف من غيره مادام فى الامكان الحصول على الأسمدة اللازمة بالأسعار المعقولة . أما فيما يتعلق بالصرف فيقول ان العدول عن نظام الصرف فى المساحات التى تروى ريا صيفيا مما يبعث على الأسف ولا يمكن أن ينتج عنه سوى احمال جانب كبير فى بلاد الدلتا" انتهى .

ومن أغرب الاتفاقات وأشأم المصادفات أن تسعى مصر لتقليل ما تنتجه من السكالاريدس فى الوقت الذى يشمر فيه السودان عن ساعد الجد ويكثر منه لا فى منطقة الجزيرة فقط بل فى كل مكان حتى على مياه الأمطار من خط الاستواء للخرطوم